تقوية نفوذ الاردن

في موازاة المساعي التي سبقت تعيين المصري، تابعت سلطات الحكم العسكري نشاطاتها باتجاه تعزيز نفوذ الاردن داخل المناطق المحتلة. وكثرت الآراء التي تحدثت عن اهمية ذلك بالنسبة الى اسرائيل. وقدم بعض المفكرين والسياسيين الاسرائيليين مقترحات تفصيلية حول هذا الموضوع، وكلها استهدفت دعم نفوذ الموالين للاردن من بين الشخصيات المحلية واضعاف نفوذ م.ت.ف. من خلال العمل على اعادة الهوية الاردنية الى المؤسسات المختلفة في الضفة الغربية، بين هؤلاء البروفيسور في العلوم السياسية، شلومو افنيري، الذي اقترح برنامجاً من تسع نقاط تحت شعار «ان من يريد التفاوض مع زعامة فلسطينية شرعية عليه ان يساعد في انشاء البناء الاساسي الذي يؤدي الى ظهور هذه الزعامة». واقترح افنيري:

١ ـ «استعادة النشاط الاداري الفعال على مستوى البلديات، حيث ان اعادة تعيين رئيس للمجلس البلدي في نابلس، وفق ما هو مخطط له، سيكون ذا تأثير بالغ اذا استتبع بتعيينات اخرى على هذا الصعيد.

٢ ـ «عدم التخلي عن روابط القرى التي تم تشكيلها وتطوير دورها بالاستفادة من اخطاء الماضي، وربطها بمجالس اقليمية.

٣ ـ «تعيين فلسطينيين محليين لرئاسة الدوائر الادارية في الضفة الغربية، بدلاً من الموظفين العسكريين، مثل دوائر الزراعة والصحة والتجارة والصناعة والعمل والشؤون الاجتماعية والمالية والاتصالات... الخ؛ مثل هذا الامر قائم، عملياً، في قطاع غزة. وتطبيقه في الضفة الغربية، سيكون خطوة كبيرة الى امام (اذا تم بموافقة أردنية ضمنية).

٤ ـ «اتباع سياسة اكثر حنكة في التعاطي مع الجامعات المحلية، وتخفيض حدة الاحتكاك معها، وذلك بتشكيل مجلس استشاري للتعليم العالي، مرتبط بالسلطات الاسرائيلية. ويطلب من هذا المجلس تنفيذ المهام التي تقوم بها السلطات العسكرية حالياً.

٥ ـ «البحث عن بدائل للوضع القائم على الصعيد المصرفي، كادخال نظام بنكي الى المنطقة، والاستفادة من بنك فلسطين في غزة، ومن من مبادرات رجال اعمال عرب اميركيين، لهم اهتمام في هذا الميدان. وبهذا يمكن التوفيق بين الشروط الاسرائيلية والشروط الاردنية المتعلقة بفتح بنك عربي.

٦ ـ «تقليص النشاط الفردي للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية [لا يعني هذا وقف نشاطات الاستيطان].

٧ ـ «اعادة صياغة نظام (اراضي الدولة) في الضفة الغربية، ووضعه تحت تصرف مسؤولين رسميين، يهوداً وعرباً، مع الحفاظ على اعتبار الاستيطان اليهودي احد اغراض نشاطهم المشروع.

٨ ـ «تقليص عدد العمال العرب في اسرائيل الذي يعتبر، بحجمه الحالي، خطراً على العلاقات الفلسطينية ـ الاسرائيلية مستقبلاً، وتشجيع رجال اعمال عرب اميركيين ومؤسسات حكومية اميركية على استثمار رؤوس الاموال في الضفة والقطاع.

٩ ـ «تتويج هذه الاجراءات بانشاء ادارات لوائية، كادارات ذاتية يرأسها مفوضون محليون، مثلاً ادارة لوائية في السامرة، واخرى في يهودا» (**جيروزاليم بوست**، ٩/١/١٩٨٦).

وفي الوقت ذاته، بلور الجهاز العسكري والسياسي في اسرائيل مشروع عمل مماثلاً للضفة والقطاع، ويهدف الى تقوية نفوذ الاردن، «من اجل التسهيل على السلطات الاردنية الدخول في مفاوضات سلمية مع اسرائيل» (**عل همشمار**، ٢٤/١/١٩٨٦).

ويتكون المشروع من اربع نقاط، هي:

١ ـ «بذل الجهود من اجل الغاء وظائف ضباط القيادة الاسرائيلية في سلطة الادارة المدنية، وتعيين موظفين محليين ـ من انصار الاردن ـ مكانهم.

٢ ـ «محاولة الاسراع في تعيين رؤساء بلديات عرب ـ من انصار الاردن ـ كما هو مقترح لنابلس والبلديات